

UN Doc. A/45/PV.33
JAN 14 1991

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٣٣
المعقودة يوم الثلاثاء
٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة والثلاثين

الرئيس : السيدة زيندوغا (زمبابوي)
(نائبة الرئيس)

شم : السيدة كومبس (نيوزيلندا)
(نائبة الرئيس)

المحتويات

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : العمل الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار
غير المشروع بها (تابع)

.../...

Distr. GENERAL
A/C.3/45/SR.33
26 December 1990
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع
واحد من تاريخ نشرها الى :
Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United
Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

نظرا لغياب الرئيس ، تولت رئاسة الجلسة

السيدة زيندوغا (زمبابوي) ، نائبة الرئيس

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : العمل الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها (تابع) (A/45/3 ، الفصل الخامس ، الفرع دال و A/45/495 ، و A/45/535 ، و A/45/536 ، و A/45/542 ، و A/45/562 ، و Add.1 ، و A/45/301 ، و A/45/303 ، A/45/329 ، A/C.3/45/4 و E/1990/39/Add.1)

١ - السيد كالييتا (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : قال إنه حدث تزايد كبير في السنوات الأخيرة في التعاون الدولي في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، وأشار إلى الفعاليات التالية بوصفها معالم بارزة على هذا الطريق : المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، الذي عقد في عام ١٩٨٧ ، والذي اعتمد فيه الإعلان والمخطط الشامل المتعدد التخصيمات للأنشطة المقبلة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات ؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، التي اعتمدت في عام ١٩٨٨ والدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة في شباط/فبراير ١٩٩٠ ، التي اعتمد فيها الإعلان السياسي وبرنامج العمل العالمي لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وعرضها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع . ويجب على المجتمع الدولي الآن كفالة تنفيذ الأحكام الواردة في هذه الصكوك . ويجب على الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات أن يقوموا بدور أهم في هذا الشأن .

٢ - وأعرب عن ترحيب وفده بالعمل الذي يبذل به فريق الخبراء الذي عينه الأمين العام لمساعدته في تعزيز فعالية هيكل الأمم المتحدة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات . وقد استندت توصيات الأمين العام الواردة في الوثيقة A/45/652 على أعمال الفريق . وأشاد بالاقتراح الداعي إلى إنشاء هيكل موحد داخل الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات وقال إنه جدير بالاهتمام ، مع عدم الإخلال باستقلال الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات أو بالطابع التطوعي للمساهمات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . كما أعرب عن ترحيب وفده بالتوصية الداعية إلى أن يقوم رئيس الوحدة الجديدة بهذه المهمة بمفرده وليس كجزء من العمل في هيئات أخرى .

(السيد كاليوتا ، جمهورية)أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وأعلن موافقة وفده على أن يقوم رئيس الوحدة الجديدة برفع تقاريره إلى الأمين العام مباشرة وعلى أن يكون للوحدة مقر خاص بها فيينا ، حتى يمكن الاستفادة بالهيكل الاساسي القائم بالفعل هناك ولتفادي أي نفقات غير ضرورية .

٣ - وقال إن أحد أهم التدابير التي يمكن اعتمادها يتصل بتعزيز الاساس القانوني لحملة مناهضة بلاء المخدرات . وأوضح أن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية التي انضمت إلى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ ، تفضل بالالتزامات التي قبلت بها بموجب هذين المكين الدوليين الهامين . وأضاف قائلاً إن وفده يعلق أهمية كبيرة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ ، التي يجب أن تصبح مكا فعلا في الحرب على تجارة المخدرات . وذكر أن حكومته شاركت مؤخرا في صياغة الاتفاقية ، وأنها وقعت عليها وتقوم حاليا بإنهاء عملية التصديق عليها . وعلاوة على ذلك ، فإن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تدخل حاليا في تشريعاتها الوطنية التدابير اللازمة لتنفيذ الاتفاقية في نطاق إقليمها ، كما تقوم بإنشاء الهياكل الإدارية اللازمة لهذا الغرض .

٤ - وقال إن وفده يتطلع إلى عقد الاجتماع الإقليمي لرؤساء الوكالات الأوروبية لإنفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات الذي سيعقد في عام ١٩٩٠ ، والذي يمكن أن يصبح عاملا رئيسيا في الحد من الاتجار غير المشروع بالمخدرات .

٥ - وبديهي أن فعالية التدابير الدولية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ترتبط ارتباطا وثيقا بفعالية التدابير الوطنية . وقد بدأت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية حملة لمكافحة المخدرات على صعيد البلد ، وقدمت مساعدات لأكثر من ٢٧ ٠٠٠ من مدمني المخدرات . كما بدأت في صيف عام ١٩٩٠ حملة على صعيد البلد لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . وفي نفس الوقت ، ومن أجل استكمال العمل الذي تقوم به الوكالات القائمة بالفعل في هذا المجال أنشأ بلده وحده أقاليمه لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . وقد طرأ تحسين كبير في مجال مكافحة إنتاج المخدرات ونقلها وتخزينها والاتجار بها . وتفرض عقوبات صارمة تشمل غرامات ضخمة والسجن لغترات تصل إلى ١٥ سنة .

(السيد كالتا ، جمهوريةأوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

٦ - وواضح ، في ضوء الخبرة الدولية ، أن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية لا يمكن لها أن تحل المشكلة عن طريق العقوبات فقط . ومن الضروري أن تطبق أيضا تدابير وقائية للقضاء على الظروف التي تؤدي إلى تعاطي المخدرات وتعزیز عملية إعادة تأهيل مدمني المخدرات .

٧ - وأشار إلى عقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، الذي سيبدأ في عام ١٩٩١ ، وقال إن من الضروري للعقد أن يبدأ بداية جيدة كيما يتحقق له النجاح . وأعرب ، في هذا الصدد ، عن تأييد وفده لإنشاء هيكل موحد جديد يعهد إليه ببرامج مكافحة المخدرات . ودعا إلى دعم تنفيذ برنامج العمل العالمي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة ، التي قامت بوضع التدابير التي ستتبع خلال العقد . وقال إن وفده طلب إلى لجنة المخدرات وضع برنامج للعقد وإيلاء اهتمام خاص للتدابير الدولية من أجل ضمان بلوغ أهداف العقد . وعلاوة على ذلك ، فإنه يجب إيلاء اهتمام خاص لتعميم تنفيذ التدابير طوال العقد ولتبادل المعلومات على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف . وفي هذا الصدد ، تعرض حكومته استضافة حلقة دراسية عن مشاكل إساءة استعمال المخدرات ، بمشاركة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية . واختتم كلمته بقوله إن حكومته تعلق أهمية كبيرة على التدابير الوطنية ، وفيما يتعلق بالعقد فإنها تأمل في أن يتبين قريبا أنه يمكن إنشاء لجان وطنية لتعبئة الرأي العام في الدول الأعضاء .

٨ - السيد آونور (غانا) : قال إن الجهود المبذولة على الأمعدة الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة بلاء المخدرات وآثاره المدمرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لم تحقق النتائج المرجو منها حتى الآن . ونظرا للطابع المتعدد الجوانب للمشكلة ، فإنه لا يمكن القضاء عليها إلا عن طريق برنامج شامل طويل الأجل يفضطلع بمسؤوليته المجتمع الدولي بأسره . ولهذا فإن وفده يرحب بتوافق الآراء العام الذي تحقق على مر السنين في هذا الشأن .

٩ - وأثنى على الإنجازات المهمة التي حققتها الأمم المتحدة في مجال مكافحة المخدرات - مثل الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ ، المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٢ ، واتفاقية المؤشرات العقلية لعام ١٩٧١ . وقال إن عدم تحقيق نجاح ملموس في

(السيد أونور ، غانا)

الحرب على المخدرات أدى إلى ضرورة وضع برامج أخرى لتعزيز التعاون الدولي . وذكر في هذا الصدد أن ١٣٨ دولة اعتمدت ، في المؤتمر الدولي لمكافحة إساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها الذي عقد في عام ١٩٨٧ ، الإعلان والمخطط الشامل المتعدد التخصصات ، وإنهما مازالا صحيحين حتى الآن .

١٠ - وأعرب عن ترحيب غانا بدخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، المعتمدة في فيينا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، حيز النفاذ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وقال إن أحكام الاتفاقية تمثل جهدا بعيد الأثر من جانب المجتمع الدولي للتصدي لمشكلة المخدرات من جذورها . وقد صدقت غانا على الاتفاقية ، وهي تحث جميع الدول التي لم تصدق عليها بعد على أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن . وقد سن بلده عدة قوانين لتنفيذ الاتفاقية . وفي أيار/مايو ١٩٩٠ ، سن بلده قانونا للمخدرات ، يهدف إلى الحد من جرائم المخدرات ويفرض عقوبات رادعة على الجرائم المتعلقة بالمخدرات . وينص القانون على ضبط ومصادرة الممتلكات المكتسبة عن طريق الاتجار غير المشروع بالمخدرات . كما ينص القانون على مد يد التعاون على الصعيد الدولي وتبادل المساعدة مع الدول الأطراف في الاتفاقية .

١١ - وتعلق غانا أهمية كبيرة على الاعلان السياسي وبرنامج العمل العالمي اللذين اعتمدتهما الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة .

١٢ - وقال إن وفده يشيد بغريق الخبراء الذي عينه الأمين العام لزيادة فعالية هيكل الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وبيرحب بتوصية الفريق الداعية إلى توحيد هيئات المخدرات الثلاث القائمة حاليا في فيينا تحت مظلة هيكل تنفيذي واحد له رئيس واحد . وقال إن عمل هذه الهيئة الموحدة سيحدث تحدينا كبيرا في أداء الأمم المتحدة في مجال مكافحة المخدرات وسيقضي على بعض المشاكل المتعلقة بازدواج المهام التي تضطلع بها الهيئات الثلاث القائمة . وأعرب عن أمله في أن توفر الأموال اللازمة للهيكل الجديد كيما يتمكن من الاضطلاع بولايته .

١٣ - ونبه إلى أهمية الحد من الطلب على المخدرات بوصفه ضرورة لنجاح أي جهد دولي يهدف إلى استئصال شائفة المخدرات غير المشروعة . ودعا البلدان الرئيسية المستهلكة للمخدرات إلى مجابهة المشكلة بقوة في نطاق حدودها ؛ وقال إنه ما لم يحدث ذلك من جهود مكافحة المخدرات التي تبذلها بلدان العبور ، بل والبلدان المنتجة ، لن تكلل

(السيد آونور ، غانا)

بالنجاح . ولا يكفي توجيه الدروس الاخلاقية الى البلدان المنتجة عندما يبدو أنه لا يوجد برنامج شامل للقضاء على استهلاك المخدرات في البلدان الصناعية . وقد آن الاوان لان تنحي البلدان المستهلكة العبارات الانشائية وتنفيذ برنامج عمل جاد وجذري لان البلدان المنتجة بلدان فقيرة وتحتاج الى موارد للتنمية ولا تملك النفقات المرتفعة التي تتطلبها البرامج الوطنية لمكافحة المخدرات .

١٤ - ونظرا لان البلدان المستهلكة الرئيسية تمثل أيضا مصدرا رئيسيا للسلائف الكيميائية المستخدمة في تصنيع المخدرات غير المشروعة ، فإن البرامج الهادفة الى تقليل الطلب ينبغي أن تتضمن انشاء آلية فعالة للرصد للحيلولة دون تصدير المنتجات الكيميائية التي يستخدمها منتجو المخدرات . إذ يمكن لمنتجات السلائف الكيميائية ، بجهد اضافي ضئيل ، أن يضمنوا عدم استخدام صادراتهم في الانتاج غير المشروع للمخدرات . وأعلن عن ترحيب غانا بالمبادرة التي قامت بها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات من أجل انشاء وحدة لرصد تنفيذ المادة ١٢ من اتفاقية عام ١٩٨٨ ، المتعلقة بمراقبة المواد التي يكثر استخدامها في التصنيع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية .

١٥ - وينبغي لأي برنامج دولي واقعي يهدف الى الحد من مصادر العرض أن يربط جهود مكافحة المخدرات بنظام اقتصادي عالمي عادل يهدف الى ايجاد سوق عالمية منصفة للمنتجات المشروعة الآتية من البلدان النامية . ومن الضروري النظر في مصير مئات الآلاف من المزارعين الريفيين الذين يعتمدون على المحاصيل في كسب معاشهم بدلا من السعي وراء الهدف المعلن المتمثل في تدمير حقول الكوكا والماريغوانا ، دون بذل أي جهد لاستبدال هذه المحاصيل بنظام جديد للانتاج . وينبغي استكمال الجهود الرامية الى وضع برامج لاحتلال المحاصيل تتوفر لها مقومات الاستمرار ، ليس فقط بإيجاد الاسواق الضرورية للمحاصيل التي سيتم انتاجها ولكن أيضا بكفالة توفر الاسعار العادلة لها .

١٦ - وتستخدم موانئ غرب افريقيا بصورة متزايدة لعبور المخدرات . وتقوم غانا بضبط المخدرات التي تصل الى موانئها ، كما تبذل كل جهد ممكن من أجل تحسين الطرق التي تستخدمها في تعقب تجار المخدرات المطلوب القبض عليهم في مناطق أخرى . ومع ذلك ، فمن الضروري إنشاء آلية اقليمية ودولية شاملة لمكافحة المخدرات تكفل ألا يكون للمكاسب المحققة في إحدى المناطق تأثير سلبي على المناطق الأخرى . ومن المفيد في هذا الصدد الالتزام الصارم بتنفيذ المبادئ الواردة في اتفاقية عام ١٩٨٨ .

(السيد آونور ، غانا)

١٧ - وقد اختار تجار المخدرات الذين تم الكشف عنهم في بعض المناطق التحول إلى المناطق الأخرى التي تفتقر إلى وجود أجهزة متطورة للكشف الدقيق عن أنشطتهم ومكافحتها . وسترحب هذه البلدان بالتعاون الإقليمي والثنائي . ودعا إلى تزويد البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة ، التي تتخذ معبرا للمخدرات غير المشروعة ، بالمعدات المناسبة للكشف عن تجار المخدرات الذين يستخدمون موانئها . كما دعا إلى تدريب موظفي الجمارك وإنفاذ القوانين وتوفير المرافق المختبرية المناسبة . وأعلن عن ترحيب غانا بالجهود المبذولة في هذه المجالات والتي يظلم بها صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات .

١٨ - السيد مونتالغو (إكوادور) : أكد على إيمان بلده الكامل والمطلق بالمبادئ الأساسية للتعاون والتضامن الدوليين ، اللذين يمثلان الاستجابة الوحيدة الممكنة من جانب المجتمع الدولي إزاء الزيادة غير العادية في جميع أشكال الاتجار غير المشروع والانتشار الدولي لهذا البلاء على نحو لم يعرف التاريخ لها مثيلا . ولا يوجد مجتمع في العالم بمأمن من مشكلة المخدرات . ومع ذلك ، ورغم زيادة المشكلة في إكوادور في السنوات الأخيرة ، فإن تجارة المخدرات ما برحت تمثل عنصرا هامشيا في بلده . وقال إن إكوادور لا تنتج الماريغوانا ولا تقوم باستخلاص الكوكايين ولا يتجاوز ما تنتجه من الكوكا نسبة ١ في المائة من الكمية الإجمالية التي تنتجها منطقة الانديز . والمزارعون الفلاحون في إكوادور غير معتمدين على تعاطي الكوكا ، كما أن اقتصاد إكوادور لا يعتمد على زراعة ذلك النبات .

١٩ - وليس للأموال المكتسبة من تجارة المخدرات أهمية في إكوادور ، التي لم تشهد فسادا في الهيئات القائمة على مكافحة تجارة المخدرات وإدارة العدالة إلا في حالات استثنائية ، ولا يوجد بها العنف الناجم عن عمليات تجارة المخدرات الكبيرة التي تقوم بها عصابات المافيا .

٢٠ - ولهذا ، فإن المراقبين من جميع الدول يعتبرون إكوادور واحة سلم في منطقة موبوءة بالعنف . ومع ذلك ، ونظرا لأن الجغرافيا ليست هي المفهوم الوحيد لهذه المجموعة من البلدان ، فإن إكوادور تؤيد البلدان الأخرى في منطقة الانديز في ما تبذله من جهود لمكافحة الاتجار بالمخدرات . وانطلاقا من هذا الشعور بالتضامن غير المشروط ، تشارك إكوادور في "مبادرة البلدان الأمريكية لصالح بلدان منطقة الانديز" .

(السيد مونتالغو ، إكوادور)

٢١ - وأضاف قائلاً ، إن بلده يدرك أن الفرصة الوحيدة معقودة على استجابة متضافرة تقوم على جهود وسياسات مشتركة . ولهذا فإن بلده يتعاون تعاوناً وثيقاً مع البلدان المجاورة ، مستخدماً في ذلك الآليات القانونية الإقليمية وتبادل المعلومات والمشاركة في تبادل رصد حركة الممتلكات ورؤوس الأموال والأشخاص . وما برحت إكوادور تدافع عن مبدأ "المسؤولية المشتركة" التي تستند إلى نهج شامل ، ومن ثم تأخذ الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بعين الاعتبار . كما أكدت إكوادور بقوة على ضرورة كفالة الاحترام المطلق لسيادة الدولة وسلامتها الإقليمية في مكافحة الاتجار بالمخدرات .

٢٢ - إن الاتجار بالمخدرات يمثل انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان وجريمة ضد السلم والحياة الديمقراطية والعلاقات بين بني الإنسان . ولهذا السبب ، صدقت إكوادور ، في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٠ ، على اتفاقية عام ١٩٨٨ واستضافت ، في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، اجتماعاً للبلدان الأمريكية عن "التعليم من أجل مكافحة إساءة استعمال المخدرات" .

٢٣ - وأردف قائلاً إنه عملاً بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، وبخاصة الإعلان السياسي وبرنامج العمل العالمي ، أنشأت إكوادور مجلساً وطنياً لمراقبة المخدرات وعدداً من "الضوابط الخدمية المتكاملة" . وقد أعلنت أيضاً خطة وطنية لمنع المتكامل لإنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها وأصدرت قانوناً بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية ، وهو قانون يمثل ابتكاراً حقيقياً في التشريعات الإكوادورية ، وأنشأت آليات قضائية أصلية لملاحقة الجرائم المتمثلة بالاتجار بالمخدرات ومنعها وتصنيفها والمعاقبة عليها .

٢٤ - واستطرد قائلاً أن التعاون وتقاسم المسؤولية أمران لازمان على الصعيد الدولي أيضاً لمجابهة مشكلة المخدرات ، التي تستلزم بسبب نتائجها الهيكلية إيلاء اهتمام خاص لمسألة الظلم الاجتماعي - الاقتصادي . ومن الضروري في حالة منطقة الانديز معالجة المشكلة عن طريق نظام قابل للاستمرار يشمل الاستعاضة عن المحاصيل ، وتطبيق ضمانات لتسويق السلع الأساسية ، والاستعاضة عن الاستثمارات ، وبذل محاولات لحل مشكلة الديون الخارجية .

٢٥ - وأشار الممثل في ختام بيانه إلى التقارير الواردة في الوثائق A/45/535 و A/45/652 و Add.1 ، معرباً عن التأييد بوجه خاص لاثنتين من الاقتراحات وردا في

(السيد مونتالغو ، إكوادور)

الوثيقة الأخيرة - يدعو أولهما الى إدماج جميع أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بمكافحة إساءة استعمال المخدرات تحت إدارة مسؤول رفيع المستوى ، مع تعيين فريق استشاري ، ويشير ثانيهما الى الحاجة الماسة الى توخي المزيد من الفعالية والواقعية في الاضطلاع بجميع مهام الأمم المتحدة .

٢٦ - السيد أرشيل (الفلبين) : قال إن جسامه مشكلة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها تجعل من المحتم معالجة في جميع الاوقات وعلى جميع المستويات ، حيث لا يستطيع أي من البلدان أو المنظمات الدولية أن يجابهها وحده مجابهة مجدية مع وجود التجمعات والاتحادات عبر الوطنية النشطة في مجال الاتجار غير المشروع بالمخدرات .

٢٧ - واستطرد قائلاً انه على الرغم من ندرة الموارد المتاحة للفلبين ، فإن حكومتها تكافح كارثة المخدرات على أساس استراتيجية متعددة الشعب تشمل انفراد القوانين ، والتعليم والتدريب والاعلام الوقائي ، ومعالجة مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم ، واعتمدت مؤخرًا برنامج عمل لمنع إساءة استعمال المخدرات ومكافحتها . وشت الحكومة أيضا عمليات في جميع أنحاء البلد أدت الى القبض على المتجرين بالمخدرات واستئصال محاصيل الماريغوانا ، وبخاصة في المناطق الريفية التي يستغل المتجرون بالمخدرات فيها فقر سكانها . أما على الصعيد الدولي ، فيجري الاضطلاع بعمليات مشتركة وتبادل المعلومات الاستخبارية مع سلطات المخدرات في بلدان أخرى ، وعلى وجه التحديد مع الاعضاء الآخرين في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا واستراليا والولايات المتحدة الامريكية .

٢٨ - وأردف قائلاً ان السهولة النسبية التي تُهرَّب بها المخدرات عبر سواحل البلد ، نتيجة لموقعه الجغرافي ، هي التي دعت الحكومة الى الاشتراك في أنشطة تعاونية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف . وهذا هو السبب الذي جعل وفد الفلبين يرحب ببدا نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤشرات العقلية لعام ١٩٨٨ ، التي وقعت عليها الفلبين . وأعلن أن الفلبين تعترف بالتصديق على الاتفاقية وأنها أدرجت في تشريعاتها الوطنية أحكام الاتفاقية المتعلقة بمعقوبات الجرائم المتصلة بالاتجار بالمخدرات . وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة بوصفها مركز التنسيق للجهود الدولية الرامية الى القضاء على إساءة

(السيد أرشيل ، الغلبين)

استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، نوه بالإعلان السياسي الصادر في المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها المعقود في فيينا في عام ١٩٨٧ ، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة عشرة ، ومؤتمر القمة الوزاري العالمي لخفض الطلب على المخدرات ومكافحة خطر الكوكايين ، المعقود في لندن في نيسان/أبريل ١٩٩٠ . واستدرك قائلا ان أحد المجالات الخطيرة التي لا تبدو فيها جهود الأمم المتحدة ملموسة بالدرجة الواجبة هو التنسيق المتعلق بتعزيز كفاءة هيكل الأمم المتحدة المخصص لمراقبة إساءة استعمال المخدرات . وأضاف قائلا إنه قد تحقق تقدم ملموس نتيجة لتحويل المهام الى وحدة واحدة ، وأن الغلبين تلاحظ باهتمام شديد النموذج المعدل لتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/45/542 ، الذي يتوافق تكوينه مع خطة عمل الأمم المتحدة الشاملة على نطاق المنظومة بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات والمخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات .

٢٩ - وأثنى أيضا على تقرير الخبراء الوارد في الوثيقة A/45/652/Add.1 ، وأعلن موافقة الغلبين من حيث المبدأ على التوصيات الواردة به ، بيد أنه استدرك قائلا إنه نظرا الى الاثار الإدارية والمالية المترتبة على عملية إعادة التشكيل ، فإن الغلبين على استعداد لتبادل الآراء مع الوفود الأخرى بشأن أفضل السبل لتنفيذ الهيكل الموحد الجديد . وذكر أن الغلبين تلاحظ شيئا من التباين بين تقرير الخبراء وتقرير الأمين العام (A/45/652) ولكنها تتوقع إزالته على وجه السرعة في ضوء التأييد العالمي الذي يحظى به النهج الشامل والهيكل المنسق . واسترسل قائلا إن وفده يلاحظ أيضا بعين الاهتمام التقرير الأولي الوارد في الوثيقة A/45/535 والمتعلق بالعواقب الاقتصادية والاجتماعية للاتجار غير المشروع بالمخدرات ، الذي لا يشمل للأسف دراسة متعمقة نتيجة لضيق الوقت وقلة البيانات التجريبية المتاحة . واختتم كلامه بالتنبيه إلى الحاجة إلى اجراء دراسة من هذا القبيل تتناول مسألة التقييم الكمي للمعاملات الاقتصادية ، مثل غسل الأموال والمصادرة وأنشطة الإجرام المنظم ، وأثرها على الاقتصادات الوطنية .

٣٠ - السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) : لاحظ أن المجتمع الدولي قد توصل الى توافق في الآراء مؤيد لاعتماد تدابير تعاونية متوازنة على جميع المستويات لمعالجة مشكلة عرض المخدرات غير المشروعة والطلب عليها ، وأن ذلك التوافق في الآراء أصبح واضحا في المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ،

(السيد ويسنومورتي ، اندونيسيا)

المعقود في فيينا في عام ١٩٨٧ . وكانت إحدى نتائج هذا المؤتمر هي اعتماد المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في مجال مكافحة اساءة استعمال المخدرات ، الذي يتيح إطارا عاما للعمل والذي عُنز فيما بعد بمكوك أخرى ، منها اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤشرات العقلية . ويلاحظ وفد اندونيسيا أن الامين العام أفاد في تقريره الوارد في الوثيقة A/45/495 بأن تلك الاتفاقية دخلت حيز النفاذ ، حيث صدق عليها العدد المطلوب من الدول . وذكر أن اندونيسيا قد وقّعت على الاتفاقية وأنشأت لجنة وطنية من أجل التصديق عليها وشرعت في تطبيقها بصفة مؤقتة في نطاق مبادئها القانونية الوطنية .

٣١ - واستطرد قائلاً إن عام ١٩٩٠ شهد حدثا هاما آخر يتصل بحملة مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها هو عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة عشرة ، التي تم فيها اعتماد اعلان هام ، والإقرار بالرابطة القائمة بين المخدرات غير المشروعة والأحوال الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية ، وكذلك اعتماد برنامج عالمي للعمل . وأعرب عن ترحيب وفده بالتدابير المتخذة لتنفيذ الخطة المشتقة من ذلك البرنامج ، التي يرد وصفها في الوثيقة A/45/536 . وأضاف قائلاً إن مؤتمر القمة الوزاري العالمي لخفض الطلب على المخدرات ومكافحة خطر الكوكايين ، المعقود في لندن في نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، يشكل أيضا مساهمة هامة في الأنشطة المقبلة والاستراتيجية العالمية في ذلك الصدد .

٣٢ - واستعرض الخطوات التي أدت الى انشاء فريق الخبراء المختارين لتقديم المشورة والمساعدة الى الامين العام بشأن تعزيز كفاءة هيكل الامم المتحدة المخصص لمراقبة اساءة استعمال المخدرات ، ثم قال إن تقرير الفريق (A/45/652/Add.1) يعرض خيارات واضحة بشأن الهيكل المطلوب للوفاء بالولايات المسندة إلى شتى هيئات الامم المتحدة المعنية . ولاحظ أيضا التغييرات التي يجريها الامين العام على أساس النتائج التي توصل اليها فريق الخبراء ، وأن بعض هذه التغييرات ستصبح نافذة في بداية عقد الامم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات الذي أعلن في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة عشرة . وأعرب عن تقدير وفده أيضا للجهود التي يبذلها منسق جميع أنشطة الامم المتحدة المتصلة بمكافحة المخدرات ، الذي أحرز تقدما ملحوظا منذ تحويل ذلك المنصب الى مكتب الامم المتحدة في فيينا ، وعن إدراكه للفائدة التي حققتها خطة عمل الامم المتحدة الشاملة على نطاق المنظومة بشأن مكافحة اساءة

(السيد ويسنومورتي ، اندونيسيا)

استعمال المخدرات في تغادي الإزدواج وترشيد استخدام موارد الأمم المتحدة . وأضاف في ختام كلامه أن وفده يتطلع الى الاستكمال السنوي لخطة العمل تلك .

٣٣ - السيد ريشيف (بلغاريا) : قال إن المجتمع الدولي قد تمكن خلال السنة الماضية من تذليل عدد من العقبات السياسية والايديولوجية وغيرها وأحرز تقدما ملحوظا في مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وأثنى على الإعلان السياسي وبرنامج العمل العالمي اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة ، فقال إن ما يتحليان به من منهجية متوازنة وما يشملانه من مقترحات اقتصادية واجتماعية وقانونية ووقائية يجعلهما أساسا مثاليا يمكن جميع الدول الاعضاء من اعتماد تدابير للقضاء على كارثة المخدرات . وأشاد أيضا بنتائج مؤتمر القمة الوزاري العالمي لخفض الطلب على المخدرات ومكافحة خطر الكوكايين ، الذي عقد بمبادرة من المملكة المتحدة .

٣٤ - واستطرد قائلا إن وفده يعلق أهمية خاصة على النفاذ المبكر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ وعلى تقيد التشريعات الوطنية بأحكامها . وهذه المرحلة الاولى التي تشهد انشاء إطار قانوني للتعاون الدولي في جميع أنحاء العالم ستعقبها سلسلة من الاتفاقات للتعاون على الصعيدين الاقليمي والثنائي . وأعرب عن تأييد وفد بلغاريا للتوصية الواردة في تقرير فريق الخبراء المعين لتقديم المشورة والمساعدة الى الامين العام بشأن تعزيز كفاءة هيكل الأمم المتحدة المخصص لمراقبة إساءة استعمال المخدرات ، والتي مؤداها إنشاء مركز للأمم المتحدة لتنسيق أعمال جميع هيئات الأمم المتحدة في هذا الميدان ، ولكن مع ضمان استقلال أمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات .

٣٥ - وأردف قائلا إنه على الرغم من الصعوبات الاقتصادية والسياسية التي تجابه بلغاريا في عملية التحول الى الاقتصاد السوقي ، فإنها على استعداد للتعاون على نحو أوثق مع جميع الدول المعنية بالقضاء على الاتجار المكشوف غير المشروع بالمخدرات عبر ما يسمى بالطريق البلقاني . وبفضل المبادرة والمساعدة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، اتخذت في الإثني عشر شهرا الماضية تدابير محددة لتعزيز اليقظة على امتداد ذلك الطريق . وفضلا عن ذلك ، تم في اجتماعي مسؤولي إنفاذ القوانين المعقودين في روما وصوفيا ، اعتماد تدابير ترمي إلى توسيع نطاق التعاون بين بلدان تلك المنطقة وبلدان أوروبا الغربية .

٣٦ - السيدة ليسيديني (أوروغواي) : قالت إنه قد تحققت في السنوات الأخيرة مكاسب قانونية هامة في ميدان مكافحة الدولية لإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، هي على وجه التحديد المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات المعتمد في عام ١٩٨٧ ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، المعتمدة في عام ١٩٨٨ ، والإعلان السياسي وبرنامج العمل العالمي المعتمد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة عشرة ، المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٠ . واسترسلت قائلة إنه فضلا عن تأييد بلغاريا لتلك المكوك ، فإنها تؤيد اقتراح فريق الخبراء المعين لتقديم المشورة والمساعدة الى الأمين العام بأن يُنشأ مستقبلا برنامج للأمم المتحدة في هذا المجال . وأضافت قائلة إن الاستهلاك والاتجار غير المشروعين بالمخدرات يتزايدان تزايدا مستمرا ، مما يجعل التعاون الدولي أمرا لازما ، وفقا لمبدأ تقاسم المسؤولية . ومنذ أن تحقق القبول بذلك المبدأ ، أصبح من الممكن تجاوز المبادئ الكلامية بين البلدان المستهلكة والبلدان المنتجة ، وتخفيض الزراعة غير المشروعة عن طريق الاستعاضة بالمحاصيل المربحة ، وتخفيض الطلب على المخدرات .

٣٧ - واستطردت قائلة إن إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها لهما آثار مدمرة على كل من المجتمع والأسرة والفرد . فهما يفسدان اقتصاد البلدان ، فتتضرر الى تحويل مواردها الى الوقاية من إدمان المخدرات ومعالجة المدمنين وإعادة تأهيلهم وقمع الجرائم ذات الصلة والمعاقبة عليها . ومن ثم فإن وفدها يرى أن توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي المكلف بدراسة العواقب الاقتصادية والاجتماعية للاتجار غير المشروع بالمخدرات توصيات مفيدة ، وبخاصة التوصية الداعية الى إجراء دراسات استقصائية لتحديد الآثار الاجتماعية والاقتصادية للاتجار بالمخدرات في شتى مناطق العالم .

٣٨ - وأردفت قائلة إنه على الرغم من أن أوروغواي لا يوجد بها إنتاج غير مشروع للمخدرات ، فإنها لم تنج من إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، وذكرت أن خطة وطنية قد وُضعت لمجابهة هذه المشكلة . فقد أنشئت وكالة مشتركة بين الوزارات لرسم السياسات ، وصياغة التقارير والدراسات ، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي ، واتخاذ تدابير في بعض المجالات مثل الأمن والتثقيف الوقائي والمساعدة وإعادة التأهيل . فضلا عن ذلك ، ورغم القبول بالسرية المصرفية ، تسمح التشريعات الحالية للمحاكم في ظروف معينة بأن تطلب معلومات من المصارف لمكافحة غسل الأموال المكتسبة عن طريق الاتجار غير المشروع بالمخدرات .

٣٩ - السيد انديرجيت (الهند) : قال إن منظومة الأمم المتحدة قد أحرزت تقدماً ملموساً ، خلال السنة التي انقضت منذ الدورة السابقة للجمعية العامة ، في محاربة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، وذلك بفضل انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة عشرة واكتمال جميع الدراسات المطلوبة في تلك الدورة وهي : خطة عمل الأمم المتحدة الشاملة على نطاق المنظومة بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، وتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المكلف بدراسة العواقب الاقتصادية والاجتماعية للاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وتقرير فريق الخبراء المعين لتقديم المشورة والمساعدة إلى الأمين العام بشأن تعزيز كفاءة هيكل الأمم المتحدة المخصص لمراقبة إساءة استعمال المخدرات ، وكلها تسلم بأن الأمر لا يقتصر على ضرورة منع عرض المخدرات غير المشروعة ، بل لابد أيضاً من إيقاف الطلب عليها .

٤٠ - واستطرد قائلاً إنه على الرغم من أن مشكلة المخدرات مشكلة تتجاوز الحدود الوطنية ، فتؤثر على البلدان المنتجة ، وبلدان العبور مثل الهند ، والبلدان المستهلكة ، فإن الكفاح ضد إساءة استعمال المخدرات يجري على الصعيد الوطني أساساً . ومن ثم فإن البلدان التي تكافح من أجل القضاء على كارثة المخدرات ينبغي أن تتلقى كل مساعدة ممكنة .

٤١ - وأردف قائلاً إن الهند تنتج مخدرات مشروعة للأغراض الطبية أساساً ، من خشخاش الأفيون على وجه التحديد ، وتراقب تلك المخدرات مراقبة دقيقة من حيث توزيعها وبيعها . وقد حظي سجل الهند في هذا الميدان بالثناء من وكالات دولية شتى ، بما فيها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، التي أفادت بأن نظام المراقبة المنشأ في إطار الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ لا يزال يعمل بصورة مرضية . ورغم ذلك تم اعتماد تدابير لخفض المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون ، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية اجتماعية واقتصادية .

٤٢ - واستطرد قائلاً إن وفده قد أُصيب بالدهشة وخيبة الأمل من جراء الاقتراح الداعي إلى إدراج فقرة جديدة في الخطة بعد الفقرة ٤٢ ، مؤداها أنه ينبغي لمندوب الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات أن يولي اهتماماً خاصاً لصياغة وتنفيذ برامج ترمي إلى خفض توافر المخدرات والمؤثرات العقلية الخاضعة للرقابة الدولية والمخصصة للأغراض الطبية المشروعة ، لأن ذلك الاقتراح يناقض تقريراً عن العرض والطلب بالنسبة إلى المستحضرات الأفيونية المخصصة للأغراض الطبية أعدته الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، ورد فيه أن الحاجة المشروعة إلى المستحضرات الأفيونية ليست

(السيد انديرجيت ، الهند)

ملبة تلبية تامة ، ولا سيما في البلدان النامية . والامر الجدير بالاعتراض هو النقص المؤسف في التنسيق بين الوكالات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة .

٤٢ - وأردف قائلا إنه على الرغم من أن خطة عمل الأمم المتحدة الشاملة على نطاق المنظومة بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات (E/1990/39) أقامت توازنا بين الحاجة إلى حل المشاكل والحاجة إلى حماية المصالح المشروعة ، فإن الموقف المتخذ في الوثيقة E/1990/39/Add.1 إزاء منتجي المستحضرات الأفيونية المشروعة ليس مرضيا تماما . بل والخطر من ذلك هو أن الوثيقة لم تُورد أي ذكر إطلاقا لمشاكل دول العبور . ومن ثم أعرب عن أمل وفده في أن تحيط الأمانة العامة علما أيضا بهذه الشواغل وأن تعكسها في النص المنقح التالي لخطة العمل . وأعرب عن ترحيب وفده بقرب نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية ، التي حظيت بالتصديقات العشرين المطلوبة ، بما فيها تصديق الهند .

٤٤ - السيد سوتو (كوبا) : قال إنه يود أن يكرر التأكيد على التصميم السياسي القوي لكوبا لعمل كل ما في وسعها للقضاء على الانتاج غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها واستخدامها . ورغم أن المخدرات لا تمثل مشكلة اجتماعية في كوبا ، فإن الموقع الجغرافي للبلد ، الذي يقع بين مراكز الانتاج في أمريكا الجنوبية وأكبر مستهلك في العالم ، يشجع المتجرين بالمخدرات على انتهاك سيادتها الإقليمية ومجالها الجوي وقد وصلت بعض شحنات المخدرات إلى شواطئها . إلا أن هذه الاعمال لا تهر دون عقاب . ففي الفترة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٩ ، صادرت كوبا وأعدت ١٢٨ طنا من مختلف أنواع المخدرات ، جميعها كانت متجهة إلى الولايات المتحدة . ووفقا للمعلومات الواردة من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ، كان ترتيب كوبا في عام ١٩٨٩ العاشر بين البلدان التي صادرت الكوكايين . وخلال العشرين عاما الماضية ، استولت كوبا على ٧٣ سفينة و ٣٠ طائرة ، كان ٨٤ منها مسجلة في الولايات المتحدة ، كما احتجزت ٤٢٢ من المتجرين بالمخدرات ، ٢٠٠ منهم من الأمريكيين أو الكوبيين الذين يقيمون في الولايات المتحدة .

٤٥ - ومضى قائلا إن كوبا كانت واحدة من أولى البلدان التي انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ وهي طرف في الصكوك الدولية الأخرى في ذلك المجال . وهي تقوم حاليا باستعراض

(السيد سوتو ، كوبا)

قوانينها لتقرير عقوبات أكثر صرامة لجرائم المخدرات ، رغم انها ما برحت دائماً تنفذ بقوة التشريعات القائمة ، ووقعت على اتفاقات ثنائية مع عدد من البلدان خلال السنة الماضية . وقال إن السادة غير المنازعين لأكبر سوق لاستهلاك المخدرات في العالم قد رفضوا دون إعطاء أية أسباب مقترحات كوبا المتكررة لإقامة تعاون في ذلك المجال .

٤٦ - واستطرد قائلاً إن كوبا قد عانت من بلاء الاتجار غير المشروع في المخدرات ومن إساءة استعمال المخدرات . وكان البعض يسميها "جنة الكاريبي" ، ولكنها فكرة غريبة جداً للجنة ، أقرب الى سدوم وعاموره . ففي خضم الجوع والفقر ، انتعشت المافيا الأجنبية بالتواطؤ مع الحكام الفاسدين لذلك الزمن . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ ، انتصرت الثورة وهرب الطفلة والسياسيون المرتشون والفاسدون ، ومجرمو الحرب ومرتكبو جرائم التعذيب الذين كانوا يحمون المجرمين من كل نوع الامر الذي جعل من الممكن تشتيت مافيات المخدرات والدعارة والقمار . وشهد البلد تغيرات جذرية ، وضعت نهاية للجوع والبطالة ، والامية والتخلف ، والحرمان ونقص الرعاية الطبية ، مما أفسح الطريق أمام مجتمع يستطيع فيه المواطنون أن يعيشوا بكرامة متمتعين بالحريية الحقيقية .

٤٧ - واسترسل قائلاً إن وفده يضم موته الى صوت المتكلمين الذي يؤيدون إنشاء هيكل موحد تابع للأمم المتحدة للتصدي للمشاكل المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية . وسيتعين أن تقوم هذه الوحدة بدور رئيسي في العمل من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها ومن الواضح أن نجاحها سيتوقف على الإرادة السياسية للدول .

٤٨ - ورحب بإحراز بعض التقدم الكبير في الأنشطة الرامية الى التصدي لمشكلة انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها والطلب غير المشروع عليها ، وأشار الى أن الحل السياسي ، في حين أنه ضروري ، ليس كافياً ولا مكتفياً بذاته . وفي امريكا اللاتينية ، تشكل التكاليف الباهظة لهذا الجهد الضخم كاهل الاقتصادات الفقيرة والمختنقة للبلدان . ولا تتناسب ما تبذله من تضحيات مع النتائج المحققة . وعندما تستخدم الحرب على المخدرات ، أو يسمح باستخدامها ، لإشارة التحيز العرقي والإثني ، وبغض الأجانب والكراهية بين الشعوب والأقليات ، فإن المشكلة لا تحل بل تتفاقم .

(السيد سوتو ، كوبا)

٤٩ - وأردف قائلا إنه علاوة على ذلك ، فإن الافتراض بأن الفلاحين أو الفقراء في أمريكا اللاتينية يتورطون في إنتاج المخدرات والاتجار بها لأن الناس أشار بطبيعتهم هو محض هراء . وما برحت بلدان ما يسمى بالعالم الثالث تصر دائما على الأهمية الملحة للاستعاضة عن الكوكا والماريوانا والمستحضرات الأفيونية بمحاصيل الفاكهة والخضر والبن . واستبدال المحاصيل هذا أمر أساسي ، إلى جانب أثره في رفع مستويات المعيشة الريفية . وهناك بعض الحديث الآن عن صيغ لتخفيف عبء الدين الخارجي الثقيل على البلدان التي تعتبر فيها جهود مكافحة المخدرات ذات أهمية حيوية للبشرية . وللأسف ، فإن هذا النهج لم يحظ حتى الآن بقبول عام كما أنه لا يتمتع بكل ما يلزمه من تأييد .

٥٠ - ومضى قائلا إن على المجتمع الدولي أن يدرك أن خطورة مشكلة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها والطلب غير المشروع عليها تتوازي مع تردي مستويات المعيشة في البلدان الناقمة النمو والبلدان المتخلفة ، مما يوسع فجوة التفاوتات بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، ويؤدي إلى زيادة الاختلالات التجارية والدين الخارجي والأزمة الاقتصادية المستديرة والمتزايدة والمتأصلة فيما يسمى بالعالم الثالث . واختتم كلامه بقوله إنه لا يمكن أن تكون هناك حلول جزئية ، إذ يجب العمل على إيجاد حل شامل لمشكلة الفقر والتخلف ونقص التنمية التي تعاني منها شعوب كثيرة في العالم ، ويجب اتخاذ إجراء فعال في البلدان المتقدمة النمو ، التي هي المستهلكة الرئيسية للمخدرات ، لوضع نهاية للطلب المتزايد على المخدرات .

السيدة كومبي (نيوزيلندا) تتولى رئاسة الجلسة .

٥١ - السيدة روميلوس (هايتي) : قالت إن مشكلة المخدرات قديمة قدم العالم . وليس هناك أي بلد ، صناعي أو متخلف ، آمن من ذلك البلاء ، الذي لا يميز بين الطبقات الاجتماعية أو المهن أو المستويات التعليمية . ويجري إعلان الحرب عليها في كل مكان ، ولكن بالرغم من إحراز بعض التقدم الحقيقي ، فإن القضاء الكامل على مشكلة الاتجار غير المشروع تبدو حتى الآن كالحلم . وأشار هذه المشكلة هي من العمق والتعقيد حتى ليجوز لنا أن نتساءل عما إذا كانت القدرة المالية لتجار المخدرات عاملا حاسما في التجارة الدولية والإرهاب والتنمية الاقتصادية .

(السيدة روميلوس ، هايتي)

٥٢ - ومضت قائلة إن هايتي تدرك الخطر الجسيم الذي تمثله المخدرات وأيّدت بتصميم وعزم جميع المبادرات التي تهدف إلى القضاء على ذلك البلاء . وهي تسهم رغم ما تعانيه من صعوبات مالية في الجهود العالمية من أجل القضاء على المخدرات . وموقعها الجغرافي في حوض البحر الكاريبي يجعلها معرضة بشدة لذلك الخطر . وقد حدث تبادل غير عادي للمعلومات بين هايتي والولايات المتحدة والجمهورية الدومينيكية . وتؤيد هايتي مبادرات بلدان الاتحاد الكاريبي وتود أن تعزز روابطها معها من أجل شن حملة إقليمية واسعة النطاق .

٥٣ - واستطردت قائلة إن وفدها يؤمن بأنه لحل مشكلة المخدرات ، يلزم أن يخصص مزيد من الأموال العامة لمشاريع مكافحة المخدرات . وينبغي أن تولي الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة مزيداً من الأهمية لاحتياجات البلدان النامية ، ولا سيما لتدريب الخبراء وإقامة وتعزيز الهياكل الإدارية والقانونية لمكافحة المخدرات . واختتمت كلامها بقولها إن على الأمم المتحدة أن تقوم بدور أكبر في تنسيق الجهود من أجل كفالة تماسك الهياكل المنشأة .

٥٤ - السيد شودهوري (بنغلاديش) : قال إن وجود مشكلة ذات أبعاد عالمية مثل مشكلة إساءة استعمال المخدرات يتطلب استجابة دولية منسقة ومبتكرة . ومع الزيادة الضخمة في الانتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها وإساءة استعمالها ، يجب تعزيز التعاون الدولي لمكافحة ذلك البلاء . وقد عُقدت اجتماعات دولية هامة ، مثل الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة التي اعتمدت فيها إعلان سياسي وبرنامج عمل عالمي . وتم تحت رعاية الأمم المتحدة إعداد صكوك دولية هامة في ذلك الميدان ، أهمها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية التي اعتمدت في عام ١٩٨٨ ، التي كانت أحكامها المتعلقة بغسل الأموال ، ورصد التجارة الدولية فيما تسمى بالسلائف الكيميائية المستخدمة في الانتاج غير المشروع للمخدرات ، والاستيلاء على الأصول ومصادرتها ذات أهمية خاصة . وقال إن وفده يؤمن بأن الاتفاقية تعتبر أداة قوية للتعاون الدولي في مكافحة المخدرات . وهو يحث جميع الدول على التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها في أسرع وقت ممكن .

٥٥ - ومضى قائلاً إن بنغلاديش ترى أن خطة العمل على نطاق المنظومة ، التي وافقت عليها لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تعتبر حاسمة للتنفيذ

(السيد شودهوري ، بنغلاديش)

الكامل لجميع الولايات القائمة المتعلقة بمكافحة إساءة استعمال المخدرات . ومن شأن الخطة أن تتيح للدول الاعضاء أن تقيم التقدم الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة في الوفاء بولاياتها بموجب المخطط الشامل المتعدد التخصصات وبرنامج العمل العالمي .

٥٦ - واستطرد قائلا إن وفده قد درس بالتفصيل تقرير الأمين العام عن تعزيز كفاءة هيكل الأمم المتحدة لمراقبة إساءة استعمال المخدرات (A/45/652) . وفيما يتعلق بتوصيات الخبراء ، قال إن بنغلاديش تتفق على أن المسؤولية عن (١) تنفيذ المعاهدات ، (ب) تنفيذ السياسات والبحوث ، (ج) الأنشطة التشغيلية ، ينبغي أن يطلع بها برنامج الأمم المتحدة الدولي المقترح لمراقبة المخدرات . وقال إن وفده يأمل في أن تعطي الوحدة التنظيمية الجديدة أولوية للأنشطة المهنية ، التي لها أهمية حيوية بالنسبة للبلدان النامية . وأضاف أن توصيات الخبراء تعتبر متوازنة وعملية وأن وفده يشاطرها الرأي بأن عمل لجنة المخدرات يحتاج إلى تحسين . وقد يكون من الملائم أن يُطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يطلع باستعراض عاجل لعمل اللجنة .

٥٧ - وأردف قائلا إنه في حين أن بنغلاديش لا تنتج مخدرات أو مؤشرات عقلية ، فإن إساءة استعمال المخدرات قد اتخذت في السنوات الأخيرة أبعادا مفرغة . ويجري استخدام بلده للمرور العابر للمخدرات . وقد شنت الحكومة حملة قوية لمكافحة خطر المخدرات على جبهتين : (١) تقليل عرض المخدرات غير المشروعة عن طريق تدابير الإنفاذ القوية (ب) تقليل الطلب من خلال وسائل من بينها البرامج التثقيفية الوقائية ، والخطط الرامية إلى تعزيز التنمية الشاملة للشباب ، وإيجاد فرص عمل ، وتوفير مرافق الترويح . كما أن وسائل الإعلام الجماهيري تقوم بإعلام وتشقيف الجماهير وتواصل اليقظة المستمرة ، ويجري استكمال هذه الأنشطة عن طريق الحلقات الدراسية والندوات في جميع أنحاء البلد .

٥٨ - ومضى قائلا إن حكومته قد أنشأت إدارة لمراقبة المخدرات ، وهيئة لمراقبة المخدرات برئاسة السيدة الأولى لبنغلاديش . وفي عام ١٩٨٨ ، أقر البرلمان قانونا جديدا يحظر زراعة جميع أنواع المخدرات والمؤشرات العقلية وانتاجها وتجهيزها وبيعها واستهلاكها والاتجار بها . وينص القانون على الحجز على أصول المتجرين الذين يصد قرار بإدانتهم ومصادرتها . كما اتخذت الحكومة تدابير لعلاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم . واختتم كلامه بقوله إنه يجب مع ذلك زيادة تكثيف الجهود الدولية لمواجهة التحدي .

٥٩ - السيد ماتيل (بولندا) : قال إنه خلال العقد الماضي ، أصبحت إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها مشكلة عالمية ذات أبعاد مفرغة . والآثار الاجتماعية للمشكلة ودور المنظمات الإجرامية عبر الوطنية تستدعي استجابة دولية ملائمة .

٦٠ - ومضى قائلاً إن المجتمع الدولي قد استجاب للتحدي في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة للجنة المخدرات وفي الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة ، التي اعتمدت إعلاناً سياسياً وبرنامج عمل عالمي . وسيكون هذان المكان هما الموجه الرئيسي للجهود الدولية خلال عقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات . وقد أكملت أنشطة هيئات التداول عن طريق العمل المستمر الذي تظطلع به الوحدات الإدارية الدولية ، وبصفة خاصة ، الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ، التي تسند إليها في الوقت الحالي مسؤولية مراقبة السلائف والمواد الكيميائية الأساسية المستخدمة في صناعة المخدرات بطريقة غير مشروعة . وقال إن الهيئة جديرة بالثناء لقيامها بتنظيم حلقة دراسية في حزيران/يونيه عن الوسائل العملية لتنفيذ التدابير اللازمة المتعلقة بذلك النوع من المراقبة .

٦١ - واستطرد قائلاً إن فريق الخبراء الحكومي الدولي لدراسة العواقب الاقتصادية والاجتماعية للاتجار غير المشروع بالمخدرات قد أصدر مجموعة من التوصيات الهامة بشأن وسائل منع استعمال الخدمات المصرفية والمالية المشروعة في المعاملات غير المشروعة المتعلقة بالاتجار بالمخدرات . ومن شأن تنفيذ تلك التوصيات أن يدعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الاتجار بالمخدرات . وأفضل حل من بين مختلف المقترحات التي قدمها فريق الخبراء لتقديم المشورة والمساعدة الى الأمين العام فيما يتعلق بتحسين كفاءة هيكل الأمم المتحدة لمراقبة إساءة استعمال المخدرات هو إنشاء هيكل موحد لمراقبة إساءة استعمال المخدرات ، يقع في فيينا ، ويمول من موارد الميزانية وموارد خارجة عن الميزانية .

٦٢ - واسترسل قائلاً إن بولندا ، بوصفها عضواً في لجنة المخدرات ، قد وفرت الخبرة الفنية من أخصائييها كمستشارين . واتخذت تدابير وقائية تهدف الى تقليل الطلب من جانب المدمنين وتظطلع بأنشطة للحد من العرض غير المشروع . وأنشطة منع إساءة استعمال المخدرات تظطلع بها بالدرجة الأولى المؤسسات التعليمية والمؤسسات الدينية - ولا سيما الكنيسة الكاثوليكية - والمؤسسات الطوعية المتخصصة . وقد ساعدت تلك الأنشطة على الحد من نمو عدد مدمني المخدرات في بولندا .

(السيد ماتيل ، بولندا)

٦٢ - وأردف قائلا إن المخدر الأساسي الذي يستخدمه المدمنون في بولندا هو خميرة منزلية الصنع مشتقة من قش الخشخاش . وقد قللت بدرجة كبيرة التدابير التي أخذ بها منذ عام ١٩٨٥ لتقييد زراعة الخشخاش من إمكانية حصول مدمني المستحضرات الأفيونية على قش الخشخاش بصورة غير مأذون بها ، وهؤلاء يقدر عددهم بما يتراوح بين ١٠ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ شخص في بولندا - وهو رقم يثير القلق وإن كان لا يندرج بالخطر بالنسبة للسكان الذي يتجاوز عددهم ٣٨ مليون نسمة . ولسوء الحظ ، يتم تعاطي المخدر بالحقن الوريدي . ونتيجة لذلك ، انتشرت بسرعة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ١٩٨٩ بين المدمنين ، الذين أصبحوا يشكلون المجموعة الرئيسية المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في بولندا .

٦٤ - واستطرد قائلا إن المستحضرات الأفيونية المنتجة محليا في بولندا تستخدم على وجه الحصر داخل البلد . وبولندا ليست مصدرا للمواد المخدرة للبلدان الأخرى . والانتاج غير المشروع لمركبات الأمفيتامين للمتجرين تعتبر مشكلة أكبر في الخارج من حيث تبعاتها الدولية . وتتعاون سلطات الجمارك مع الشرطة في محاولات نشطة لحظر هذه التجارة . ولدعم هذه الجهود ، وضعت السليفة المستخدمة لتركيب الأمفيتامين بصورة غير مشروعة في قائمة المؤثرات العقلية ، الأمر الذي وضع المزيد من العقبات أمام حيازتها بطريقة غير مشروعة من الخارج .

٦٥ - واسترسل قائلا إن بولندا قد وقعت في آذار/مارس ١٩٨٩ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ ، واتخذت مختلف التدابير لتنفيذها . وتشمل هذه التدابير توسيع نطاق المراقبة على المادة الكيميائية التي ذكرت بالفعل ، والمدرجة في الجدول الأول من الاتفاقية . وتقوم مختلف الإدارات الحكومية حاليا بدراسة الآثار المترتبة على الاتفاقية بالنسبة للقانون المدني والجنائي القائم ، وذلك بغية قيام بولندا بالتصديق على الاتفاقية .

٦٦ - وأضاف أن الكفاح ضد إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها يعتبر التزاما على جميع الحكومات . واختتم كلمته بقوله إن بولندا تشارك في هذا الكفاح بالدرجة التي تسمح بها مواردها المحدودة وما تعانيه من صعوبات مالية خطيرة ، وتتطلع إلى نجاح العمل المتضافر الذي تقوم به جميع البلدان .

السيدة زيندوغا (زمبابوي) ، نائبة الرئيس ، استأنفت رئاسة الجلسة .

٦٧ - السيدة فرانكل (إسرائيل) : قالت إن المشكلة المعقدة المتمثلة في المخدرات لا يمكن أن تحل بين ليلة وضحاها ، فهي تتطلب تعاوناً بين جميع البلدان . على الرغم من المسؤولية الأولى إنما تقع على كاهل الدول فرادى . وأشارت إلى الارتباط بين إساءة استعمال المخدرات والجرائم . ففي كثير من الحالات يلجأ مستعملو المخدرات إلى الإجرام للحصول على ما يحتاجون إليه من مخدرات . والاتجار بالمخدرات ، بحد ذاته ، يعتبر نشاطاً إجرامياً وكثيراً ما يؤدي إلى العنف . كذلك فإن كثيراً من الجرائم ترتكب تحت تأثير المخدرات .

٦٨ - وتابعت قائلة إن الاستراتيجية المتمثلة بالوقاية أساسية لإحراز النجاح ، على الأجل الطويل ، في التغلب على إساءة استعمال المخدرات والجرائم المتمثلة بها . وألمحت إلى الدور الهام الذي تؤديه البرامج التثقيفية في هذا المجال فهي تزيد من الوعي بأخطار الإدمان على المخدرات ، كما أنها توضح للآباء والمربين طبيعة المشكلة وأفضل الطرق لمجابهتها .

٦٩ - وذكرت بأن إسرائيل طرف في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ وتعديلاتها ، وقد اتخذت الخطوات اللازمة لتنفيذها . ومنذ انعقاد المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، الذي انعقد في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، اتخذت إسرائيل خطوات حاسمة لزيادة فعالية سياستها الوطنية في مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . وأوضحت أن إسرائيل وقّعت على اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، واتخذت منذ ذلك الحين عدداً من التدابير الرامية إلى التوفيق بين تشريعاتها الداخلية والاتفاقية .

٧٠ - وتحدثت عن هيئة مكافحة المخدرات التي أنشأها الكنيست في حزيران/يونيه ١٩٨٨ . وتتمثل ولايتها في وضع استراتيجية شاملة على نطاق الدولة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وفي التنسيق بين جهود جميع الوكالات الحكومية وغير الحكومية في هذا المضمار . وهذه الهيئة مخولة بوضع السياسة واقتراح التشريعات والمبادرات بالبحوث وجمع الأموال وتجميع البرامج وتنفيذها بهدف تخفيف أو منع إساءة استعمال المخدرات في إسرائيل . ولا شك أنه تم إحراز كثير من التقدم في مكافحة المخدرات من خلال الجهود التي تفضلع بها الهيئة . واستدركت فقالت إنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله ، لا سيما في ميدان وقف النمو السنوي في الطلب على المخدرات . وأضافت أن الهيئة تتعرف على سياسات البلدان الأخرى وهي تشجع الكنيست على تصديق اتفاقية عام ١٩٨٨ ، وذلك كتعبير عن التزامها بالتعاون الدولي .

(السيدة فرانكل ، إسرائيل)

٧١ - وأوضحت أن توريد المخدرات غير المشروعة إلى إسرائيل ، شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان ، إنما يأتي من البلدان المجاورة ، حيث لا يوجد في إسرائيل إنتاج للمخدرات غير المشروعة . وأشارت إلى أن إسرائيل تمثل من الناحية التاريخية تقاطع طرق التجارة بين البلدان الواقعة إلى شمالها والبلدان الواقعة إلى جنوبها . ومن المعترف به على نطاق واسع أن جارتها إلى الشمال يوجد فيها مساحات واسعة تستغل في إنتاج الحشيش والهروين . وطالبت جميع البلدان المجاورة بالتعاون في ميدان مكافحة المخدرات على الرغم من القيود السياسية في المنطقة ، فإسرائيل تواقّة إلى المشاركة في البرامج الرامية إلى الحد من الطلب ومن العرض ، إذا لا يمكن خلق الشروط الأساسية اللازمة لاستئصال شائفة المصيبة العالمية المتمثلة بالمخدرات إلا من خلال التنسيق بين جميع البلدان . وحثت البلدان على تجاوز خلافاتها السياسية والعمل سوية على التعبئة لمكافحة المخدرات بغض النظر عن الاعتبارات السياسية والغريبة الأخرى ..

٧٢ - السيد البادي (عُمان) : قال إن وفده درس بعناية الوثائق المتعلقة بالبند ١٠٨ ، وخصوصاً تقرير الأمين العام وتوصيات فريق الخبراء المعين لإسداء المشورة إليه ومساعدته على تعزيز فعالية هياكل الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات . وأثنى على الجهود الرامية إلى تحسين عمل الأمم المتحدة في مجابهة إساءة استعمال المخدرات . وأشار إلى أن هذه المشكلة تهم المنظمة لما لها من تأثير سلبي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان العالم أجمع ولا سيما الشباب منهم ، ولما تمثله من تهديد للاستراتيجيات الإنمائية في جميع البلدان ، فضلا عن تهديدها للسلام والأمن الدوليين . ولاحظ أن المجتمع الدولي قد أعرب عن تصميمه على مكافحة إساءة استعمال المخدرات في البيان السياسي المعتمد في الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة .

٧٣ - وتابع قائلاً إن عُمان تشارك بفعالية في الأنشطة الإقليمية والدولية الرامية إلى استئصال شائفة إساءة استعمال المخدرات ، وخصوصاً الاتجار غير المشروع بها ، فسياستها تتماشى مع السياسات الدولية التي ترمي إلى مكافحة إساءة استعمال المخدرات . وذكر بأن القوانين العمانية تفرض عقوبات كبيرة على المتاجرين بالمخدرات ، كما أن عُمان طرف في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ وهي تعتزم الانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات

(السيد البادي ، عُمان)

العقلية . وقد أنشأت السلطنة إدارة متخصصة ترمي إلى وقف إساءة استعمال المخدرات ، كما أنشأت وحدات صغرى لمنع إدخال المخدرات غير المشروعة إلى البلاد . ويجري العمل على تنفيذ خطة وطنية لتعزيز هذه الوحدات ولتزويد أجهزة مكافحة المخدرات بشبكة كمبيوتر لتخزين المعلومات والبيانات ذات الصلة ، وذلك كجزء من السياسة الرامية إلى وقف انتشار المخدرات . وأوضح أن هذه الجهود إنما تبذل على الصعيدين الوطني والإقليمي الشامل للدول العربية . وفي إطار هذا التعاون ، يتم توفير المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي ، كما يستفاد في الوقت نفسه من العلوم الحديثة وتجارب البلدان الأخرى وخبراتها ذات الصلة بمكافحة المخدرات . وفي الختام ، أعلن عُمان مستعدة لبذل كل ما في وسعها من جهود لتحسين التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات في إطار الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة .

٧٤ - السيدة سيمفومو (أوغندا) : استعرضت تاريخ إساءة استعمال المخدرات ومكافحة الاتجار غير المشروع بها في إطار الأمم المتحدة . وذكرت بأن هذه الأنشطة بدأت عام ١٩٤٦ بإنشاء لجنة المخدرات ، ومع ذلك فإن العقد الأخير شهد تصاعدا خطيرا لمشكلة المخدرات بالإضافة إلى زيادة استثنائية في القيمة النقدية للاتجار بالمخدرات حيث لا يتفوق على تجارتها حاليا إلا تجارة الأسلحة . وأوضحت أن الأضرار الناشئة عن مشكلة المخدرات تصيب كل المجالات وتتجاوز جميع الحدود الوطنية مما يحتم اتخاذ تدابير حاسمة على جميع المستويات . وأثنت على قرار المجتمع الدولي اتخاذ تدابير منسقة ، وهو القرار الذي يدل عليه اعتماد اتفاقية عام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، بتوافق الآراء . فهذه الاتفاقية ستدخل حيز التنفيذ خلال الشهر الحالي وهي تنص فيما تنص عليه على تبادل المجرمين المتاجرين بالمخدرات .

٧٥ - وأوردت مثالا آخر هو اعتماد الجمعية العامة للإعلان السياسي ولبرنامج العمل العالمي للتعاون الدولي لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وتوريدها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها بصورة غير مشروعة . ونوهت أيضا بتقارير الأمين العام (A/45/542 و A/45/652 و Add.1) حول الجهود التي يُضطلع بها داخل منظومة الأمم المتحدة لمواجهة مشكلة المخدرات انطلاقا من عدد من الزوايا المختلفة . ورحبت بتوحيد اختصاصات شعبة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، في برنامج موحد سيكون له بالتأكيد أهمية كبرى في تعزيز دور الأمم المتحدة في ميدان المخدرات . واستدركت فقالت إن

(السيدة سيفومو ، أوغندا)

وفدها مع ذلك يرى أن إنشاء البرنامج الجديد ينبغي أن يراعي القواعد والإجراءات المعمول بها في الأمم المتحدة والخامسة بالإدارة والميزانية بغية ضمان التعاون الفعال على نطاق المنظومة .

٧٦ - وأعربت عن ترحيب وفدها بصورة عامة بالاعتراف بأن تخفيف الطلب ومنعه يشكل عاملاً أساسياً في تخفيف أبعاد مشكلة المخدرات ، وترحيبه خصوصاً بتضمين برنامج العمل العالمي لاستراتيجيات وتدابير شاملة لمنع الطلب غير المشروع وتخفيضه فضلاً عن معالجة المدمنين وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم اجتماعياً .

٧٧ - ولاحظت أيضاً أن الأمين العام كان قد أوصى في الدورة الاستثنائية الخاصة للجمعية العامة حول هذا الموضوع بتعزيز التعاون لأغراض التنمية وبتدابير ترمي إلى تخفيف عبء الديون وبتدابير أسواق مضمونة وأسعار معقولة لسلع التصدير الأساسية القانونية . فالبديل الشديد الربحية الذي تقدمه الأنشطة المتصلة بالمخدرات يمكن أن يشكل إغراء قوياً للفلاحين الفقراء ، بل وللحكومات التي تواجه المتاعب الاقتصادية والتي يستمر الضغط عليها لمواصلة خدمة ديونها ، وللموظفين الحكوميين المنخفضي الأجور الذين يمكن اعتبارهم هدفاً سهلاً للرشوة والإفساد . وعلاوة على ذلك ، فإن بلدان العبور ، مثل أوغندا ، كثيراً ما تكون شديدة الانشغال بمشاكلها الاقتصادية وتنقصها الموارد البشرية والمالية اللازمة للكشف عن عمليات الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومكافحتها .

٧٨ - وأوضحت أن أوغندا على الرغم من كونها بلد عبور فقط ، تلتزم منذ عهد بعيد بمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . ففي عام ١٩٧٠ ، أقرت الحكومة المرسوم الخاص بالمواد الصيدلانية والعقاقير وهو يكافح الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، تم إنشاء وحدة لمكافحة المخدرات تابعة للأنتربول في شعبة التحقيقات الجنائية . ونتيجة لأنشطة هذه الوحدة ، تم القيام بعدد من الاعتقالات والملاحقات ضد المتاجرين بالمخدرات . وفي عام ١٩٨٩ ، أنشئت اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات في وزارة الداخلية . وفي حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، انضمت أوغندا إلى اتفاقية عام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية .

(السيدة سيمفومو ، أوغندا)

٧٩ - وناشدت باسم وفدها الدول الاعضاء أن تدفع الاشتراكات المقررة عليها للمعهد الافريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي أنشئ في كمبالا في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، وأن تقدم الدعم التقني له وذلك لتمكينه من بدء أعماله بصورة فعالة ومن المساهمة الإيجابية في المعركة العالمية لمكافحة المخدرات . وأشدت على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لبرامج محاربة الفقر في الارياف ، وهي البرامج التي تظلم بها هذه المنظمات في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا . وشددت على ضرورة تعزيز المجتمع الدولي لحملته لتحقيق تخفيض كبير سريع في الطلب غير المشروع على المخدرات وذلك للتأثير على الأرباح الهائلة التي تجعل الاتجار غير المشروع بالمخدرات يهدد العالم بالخطر .

٨٠ - السيد فان ليروپ (فانواتو) : تحدث باسم استراليا وبابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وساموا وفيجي ونيوزيلندا ، فقال إن منطقة جنوب المحيط الهادئ ، شأنها في ذلك شأن المناطق الأخرى في العالم ، غير منيعة في وجه مشاكل إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . فهذه الظواهر باقية على الرغم مما تشيره من سخط أخلاقي عميق وعلى الرغم من الأموال الهائلة التي أنفقت في سبيل البحث عن حلول . ومما يدعو للمفارقة أنه مع إشراف القرن العشرين على نهايته كاد الإنسان أن يتوصل إلى حل بعض المشاكل الأخيرة التي تهدد وجوده ، ولكنه يواجه الآن تحديا جديدا أمام الحضارة يتمثل في أولئك الذين تتحكم بهم المخدرات وفي الأرباح اللاأخلاقية الناتجة عن الاتجار بهذه الأدوات التي تستخدم للحط من الناس الآخرين وإهلاكهم .

٨١ - وقال إن فانواتو لهذا السبب رحبت بعقد الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة التي أتاح الفرصة لجعل إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها مركزا للجهود الدولية المنسقة . وأعرب عن أمل وفده في أن الكلمات الواردة في الإعلان السياسي وفي برنامج العمل العالمي اللذين اعتمدتهما الدورة الاستثنائية ستترجم إلى تدابير جماعية عملية .

٨٢ - وأثنى باسم وفده على الاقتراح الذي قدمه فريق الخبراء المعين لإسداء المشورة إلى الأمين العام ولمساعدته في إقامة هيكل تنفيذي وحيد لمكافحة إساءة استخدام المخدرات في الأمم المتحدة يرأسه مسؤول كبير ، وإنشاء فريق استشاري أو

(السيد فان ليروب ، فانواتو)

لجنة ، على أساس التوزيع الجغرافي العادل لتقديم المساعدة ولإسداء المشورة لرئيس الهيكل الجديد حول كيفية استخدام التبرعات وتعبئتها لصالح أنشطة التعاون التنغيذي والتقني .

٨٣ - وأضاف أن بلدان منطقة جنوب المحيط الهادئ تتعاون منذ سنوات طويلة في ميدان إنفاذ القانون وهي تعمل الآن مباشرة على صوغ الاستجابات الاقليمية الفعالة لمشكلة المخدرات وفقا لبرنامج العمل العالمي . وطالب بأن تدخل الأمم المتحدة منطقة المحيط الهادئ في دائرة أنشطتها في ميدان مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها . وأشار إلى اقتراحات من قبيل الاقتراح المقدم في اجتماع عقد مؤخرا للموظفين القانونيين في جزر المحيط الهادئ في بورت مورسبي (بابوا غينيا الجديدة) لتوفير المساعدة القانونية لحكومات منطقة المحيط الهادئ في مجال مكافحة المخدرات ، فقال إن هذا النوع من المقترحات مازال يحظى بكثير من الاهتمام في المنطقة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠